

نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

النمو المتوازن Balanced Growth : ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين-رودان (Rosenstein-Rodan, 1943) ، ونيركس (Nurkse, 1953) ، أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية Big Push إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي .

وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة Vicious Circles المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات، ولذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل.

انتقادات النظرية:

أنها تفترض عدة افتراضات غير متوفرة في الدول النامية،

- 1- الطلب بها منخفض بسبب انخفاض الدخل.
- 2- مرونة عرض الموارد الانتاجية بها صغيرة. ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدي إلى زيادة التكاليف بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب بما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.

النمو غير المتوازن Unbalanced Growth :

ترجع تلك النظرية إلى الاقتصادي ألبرت هيرشمان (Hirschman, 1958) ، الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل.

انتقادات:

افتترضت بعض الافتراضات غير المنطبقة على الدول النامية، منها أن تلك الدول تستطيع تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاع الرائد Leading Sectors ، وهذا من الصعوبة بمكان خاصة في ظل تشوهات جهاز الأسعار وضعف الإدارة بها.

نظرية المراحل الخطية:

ظهر بعض الاقتصاديين اللذين رأوا أن عمليات التغيير الاقتصادي تمر بمراحل عديدة. ولعل أشهرهم الاقتصادي الأمريكي روستو (Walt W. Rostow (1916 – 2003) في كتابه المعروف "The Stages of Economic Growth"، الذي تصور أن عملية التنمية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث تجهز كل مرحلة لما بعدها، وقد أوضح أن الانتقال من التخلّف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي.

1- مرحلة المجتمع التقليدي Traditional Society

هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل، ويلعب فيه نظام الأسرة دورًا رئيسًا في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي فهو مجتمع يسوده إنتاج منخفض جدا للفرد بسبب تخلف التكنولوجيا السائدة، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًا وتتميز بالبطء الشديد

2- مرحلة التمهيد للانطلاق Preconditions for Take – Off

ستحدث خلالها تغييرات مهمة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث تظهر نخبة جديدة يدخرون ويتحملون مخاطر الابتكارات ويزداد معدل التكوين الرأسمالي، وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدي إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل التوسع الصناعي. بيد أن هذه التغييرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء، وذلك بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.

3- مرحلة الانطلاق off - Take

وهي المرحلة الحاسمة والحرية في عملية النمو، حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث ثورة سياسية، وثورة صناعية تنطوي على تغييرات جذرية في وسائل الإنتاج كاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، كما يزداد معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10% من الدخل القومي.

4- مرحلة الاندفاع أو الاتجاه نحو النضوج Drive to Maturity

تنتشر القطاعات الرائدة في كل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، وأخيرًا ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وتدوم تلك المرحلة لأربعة عقود تقريبًا.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير High Mass Consumption

وهي تمثل أرقى مراحل النمو، حيث تتجه القطاعات الرائدة خلال هذه المرحلة نحو إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وتزداد مستويات الدخل بدرجة كبيرة، كما تزداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتنخفض ساعات العمل المتوسطة وتزداد الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

نظريات التغيير الهيكلي: Structural – Change Theories

تركز نظريات التغيير الهيكلي ، على الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري.

نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة

تعرف بالنيوليبرالية Neoliberalism ، التي انتشرت بقوة في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد انتقدت بشدة تفسيرات نموذج التبعية السابق، فقد بررت حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بسياساتها المحلية Domestic Issues، الناجمة عن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بما ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد.

وترتكز تلك النماذج على ثلاثة مداخل:

- مدخل السوق الحر Free Market Approach
 - مدخل الاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy Approach ،
 - المدخل الصديق للسوق Market-friendly Approach.
- لذلك فهي ترى أن تلك الدول تحتاج إلى تقليص دور التدخل الحكومي، من خلال مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو.

د.رولا غازي اسماعيل